خبير دولي يستعرض المعايير الواجب توافرها في لجنة صياغة الدستور

فرق العمل تناقش خطط عملها القادمة وتستكمل إقرار تقاريرها النهائية لمؤتمر الحوار

محاضرة لفريق بناء الدولة حول المتطلبات الأساسية لإقامة ديمقراطية وصياغة دستور

الحراك الجنوبي وأنصار الله يعترضان على التقرير النهائي لفريق الجيش والأمن

فريق القضية الجنوبية يستعرض مسودة الاستخلاصات لرؤى المكونات حول الجذور والمحتوى

تقديم 17 مقترحا فيما يخص الجانب الدستوري لبناء الجيش والأمن وطنياً ومهنياً

■ صنعاء / سبأ:

اقر فريق عمل أسس بناء الجيش والأمن بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعه أمس برئاسة نائب رئيس الفريق العميد ناصر الطويل التقرير النهائي للفترة الأولى الذي سيتم رفعه للجلسة العامة النصفية الثانية لمؤتمر الحوار.

وقد وافقت على التقرير النهائي المكونات السياسية الممثلة في فريق العمل باستثناء مكوني الحراك الجنوبي وأنصار الله.

وتضمن التقرير استعراضا لخطة عمل الفريق خلال المرحلة (ابريل- مايو) والتي استهدفت وضع مبادئ دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية وطنياً ومهنياً، وإيجاد حلول للمبعدين والمتقاعدين قسراً، فضلا عن تقسيم الفريق إلى أربع مجموعات (أسس بناء الجيش، أسس بناء الأمن، الاستخبارات، المبعدين والمقصيين والمتقاعدين قسرا.

وشمل التقرير 17 مقترحا فيما يخص الجانب الدستوري، إلى جانب العديد من المقترحات فيما يخص التشريعات القانونية المتصلة بالقوات المسلحة والأمن والأجهزة الاستخباراتية ومعالجة أوضاع المبعدين والمقصيين قسرا وكذا العديد من التوصيات الهادفة إلى وضع مواد دستورية وقوانين وسياسات بما يحقق بناء الجيش والأمن والأجهزة الاستخباراتية وطنياً ومهنياً.

كما تضمن التقرير تقييما لمدى توافق مخرجات إعادة هيكلة الجيش والأمن مع الأسس الجديدة التي سيضعها الفريق ودور الجيش في الحياة السياسية ومؤسسة الأمن كهيئة مدنية.

واستمع فريق عمل استقلالية الهيئات وقضايا خاصة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل في جلسته أمس برئاسة رئيس الفريق الدكتور معين عبدالملك إلى ورقة عمل حول كيفية بناء الدستور قدمها الخبير الموريتاني - استاذ القانون في جامعة تولوز الفرنسية محمد ولد لبات.

وتطرق الخبير الدولي في المحاضرة إلى المعايير الواجب توافرها في لجنة صياغة الدستور وفي مقدمتها الاستقلالية وان تتكون من قانونيين وقضاة ومختصين، مبينا أن كتابة الدستور التي وصفها بالمعقدة يلزم لنجاحها توفر الإرادة السياسية واستكنانها لتاريخ وثقافة وشخصية وتصور المجتمع المعني.

وأوضح انه يشترط في سن الدستور الإجماع على قواعد اللعبة الديمقراطية، بما فيها احترام الإرادة الشعبية المعبرة عنه بحرية من خلال انتخابات ديمقراطية نظيفة خالية من كل عنف وغش وتزوير، وفصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وتناوب الفاعلين على السلطة بسلاسة مع احترام التعددية والمعارضة والرأي الأخر طبقا لمنظور يجل تلك القيم والمفاهيم.

وتناول الخبير الدولي الصعاب التي قد تعترض بلوغ أهداف كتابة الدستور خاصة في الدول والمجتمعات حديثة النهضة الديمقراطية.. مشددا على ضرورة أن يتجنب من سيقومون بصياغة الدستور الاختلاف فيما بينهم أو تسريب أي من أعمالهم إلى الصحافة حتى لا تحدث بلبلة تنعكس سلبا على عملهم.

هذا وقد أثريت ورقة العمل بالنقاشات والملاحظات المستفيضة من قبل أعضاء الفريق الذين اكدوا ضرورة وضع دستور يلبي تطلعات وطموحات الشعب نحو مستقبل افضل.

وفي السياق ذاته واصلت المجموعات السبع المنبثقة عن فريق العمل إعدادها لخططها العامة والتفصيلية للمرحلة القادمة لما بعد الجلسة العامة النصفية لمؤتمر الحوار التي ستبدأ السبت القادم.

وعقدت المجموعات الفرعية لفريق عمل المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية والقضايا ذات البعد الوطني أمس جلسة عمل برئاسة رئيس الفريق الدكتور عبدالباري دغيش، لمناقشة وتقييم سير عملها خلال الفترة الماضية في ضوء التقرير النهائي الذي أقره الفريق.

واستعرضت المجموعات الأعمال التي لم يتم إنجازها وتضمنتها خططها العامة والتفصيلية وآليات استئناف العمل فيها خلال الفترة القادمة عقب انتهاء الجلسة العامة النصفية لمؤتمر الحوار.

وكان الفريق أقر التقرير النهائي وتم تسليمه لرئاسة المؤتمر.

الى ذلك استمع فريق بناء الدولة المنبثق عن مؤتمر الحوار الوطني الشامل، أمس، وبحضور عدد من أعضاء المؤتمر إلى محاضرة حول المتطلبات الأساسية لإقامة ديمقراطية وصياغة دستور، ألقاها وزير الخارجية الموريتاني الأسبق، وأستاذ القانون بجامعة تولوز الدكتور محمد الحسن ولد لبات.

وفي مستهل المحاضرة التي أقيمت في قاعة المؤتمرات الصغرى، تحدث سفير فرنسا لدى اليمن فرانك جيله الذي قدم المحاضر وعرض جزءاً من سيرته المهنية وانشغاله في مجال الفقه الدستوري.. مبيناً أن هذه المحاضرة تأتي في إطار المشروع الفرنسي لدعم الدستور الجديد في اليمن.

وقدم الوزير لبات محاضرته في سياق ثلاثة محاور أساسية، شملت قواعد إعداد الدستور، ومعايير اختيار لجنة كتابة الدستور المهنية والأخلاقية، فضلا عن ضرورة توفر الإرادة الوطنية الكاملة لإنجاز الدستور وإنفاذه.

وقد أبان المحاضر عن دراية وخبرة، وإحاطة كاملة بموضوع صياغة الدساتير، مستنداً في ذلك إلى سنوات من الانشغال الأكاديمي في مجال القانون والفقه الدستوري، ورئاسته أوائل التسعينات للجنة صياغة الدستور في بلده الجمهورية الإسلامية الموريتانية، واشتراكه في مهام مماثلة في عدد من الدول الإفريقية.

واعتبر الدكتور لبات أن مسألة صياغة الدستور عملية تقنية تستند إلى جملة من الموجهات التي يقرها مؤتمر الحوار الوطني، لكنه أكد ضرورة أن تتوفر للجنة الدستورية هامش خاص تستطيع من خلاله وضع الصيغ والتقليل من حدة بعض الأفكار والتوجهات، وأن تتوفر في اللجنة إرادة الاتفاق.

وفي سياق المحور الأول من محاضرته رأى الوزير الموريتاني الأسبق وأستاذ القانون في جامعة تولوز الفرنسية أن هناك ما أسماها الدرر العشر، كقواعد أساسية يجب الأخذ بها عند صياغة الدساتير الجديدة، وأهم هذه الدرر أو القواعد تحديد طبيعة شكل الدولة، وتحديد طبيعة نظامها السياسي، والتوازن بين السلطات وتوزيعها على أساس عقلاني ومدروس، وتوفر هيئة تتولى الرقابة على مطابقة القوانين مع الدستور، والتحديد الواضح لحقل الحريات العامة، والتمييز في بعض هذه الحريات كالتركيز على المرأة وعدم الإقصاء، والعدالة الانتقالية من خلال معالجتها بنصوص نهائية، والتناوب على السلطة، وسلامة حرية الانتخابات من خلال معالجتها قانونيا، وأخيراً الدور الأممي أو الكوني ممثلا بالسياسة الخارجية ورسالة الدولة للعالم الخارجي.

وفي سياق المحور الثاني أكد المحاضر أهمية توافر جملة من المعايير الضرورية لاختيار أعضاء لجنة صياغة الدستور، وأهمها ان تكون قليلة العدد، وأن تتشكل من الخبراء القانونيين وأن لا يكون فيها سياسيون، وأن يحدد لها زمن محدد للإنجاز، وأن يستعان بخبرات دولية منتقاة على أساس الكفاءة والصداقة والأخوة.

وفي إطار هذا المحور شدد المحاضر على أهمية أن تتوفر في أعضاء لجنة صياغة الدستور الدراية والخبرة والاستقامة والأمانة والاستقلال التام، وأن لا يترشح أي من أعضائها في أول دورة انتخابية بعد الاستفتاء على الدستور الجديد.

ونصح المحاضر بأن تؤدي اللجنة عملها في معزل تام عن أية تسريبات إعلامية.

وخلص المحاضر في سياق محوره الأخير إلى التأكيد على أن توفر الإرادة المشتركة لأبناء الوطن، هي الضمانة الوحيدة لكتابة الدستور وإنفاذه.

وقد أجريت في ختام المحاضرة نقاشات مستفيضة من قبل أعضاء فريق بناء الدولة، ومؤتمر الحوار الوطني، عبروا من خلالها عن ارتياحهم العميق للمضمون القيم في محاضرة الدكتور ولد لبات، وتضمنت كذلك جملة من الاستفسارات التي أضافت لمضمون المحاضرة وأحاطت بكافة أبعاد عملية كتابة الدستور.

حضر الفعالية مدير المشروع الفرنسي لدعم الدستور الجديد، جويل دوشي لوبرتر، وفرانسوا فيرزون الخبير في المشروع، وليندا العباهي مساعدة الخبير.

كما استمع فريق الحقوق و الحريات في مؤتمر الحوار الوطني أمس الى محاضرة من وزير الخارجية الموريتاني الأسبق، وأستاذ القانون بجامعة تولوز الدكتور محمد الحسن ولد لبات تناول فيها تجربته في الحوار والتفاوض في جمهورية الكونغو و في صياغة الدستور الحالي لجمهورية موريتانيا.

كما واصلت المجموعات المنبثقة عن الفريق اعداد خطط عملها لما بعد الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار التي ستنطلق الأسبوع المقبل.

على صعيد متصل استعرض فريق عمل القضية الجنوبية في جلسته أمس برئاسة النائب الثاني لرئيس الفريق محمد علي أبو لحوم، مسودة الاستخلاصات لرؤى المكونات حول جذور ومحتوى القضية الجنوبية.

وتضمنت مسودة الاستخلاصات التي قدمتها اللجنة المكلفة بذلك رؤى المكونات لجذور ومحتوى القضية الجنوبية في أربعة إبعاد تشمل البعد السياسي، البعد الاقتصادي، البعد الحقوقي والقانوني والبعد الثقافي والاجتماعي.

وأقر الفريق مواصلة اجتماعاته لانجاز المهام المنوطة بالفريق واستكمال مناقشة مسودة الاستخلاصات للجذور والمحتوى التي سيتم عرضها في الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار.

كما سلم فريق عمل التنمية الشاملة بمؤتمر الحوار الوطني أمس تقريره النهائي عن نتائج اعماله خلال الشهرين الماضيين إلى رئاسة مؤتمر الحوار تمهيدا لتقديمه للجلسة العامة النصفية للمؤتمر.

وتضمن التقرير جملة القرارات والتوصيات التي توصل اليها أعضاء الفريق لمعالجة مختلف قضايا التنمية وتسريع وتائر التنمية الشاملة والمستدامة وذلك في ضوء نتائج مداولات أعضاء الفريق خلال الشهرين الماضيين ونتائج الزيارات الميدانية لمجموعات العمل المنبثقة عن الفريق الى الجهات المستهدفة في أمانة العاصمة وعدد من المحافظات.

وقالت نائب رئيس فريق التنمية الشاملة الدكتورة نجاة جمعان إن معظم القرارات تم التوافق عليها ما عدا القضايا التي لها علاقة ببناء الدولة، والقضية الجنوبية، حيث تفاوتت آراء المكونات السياسية حول مركزية الدولة ولامركزيتها.. موضحة أن المواضيع المرتبطة بتلك القضايا تم تأجيلها للمزيد من النقاش حولها خلال الفترة الثانية لعمل الفريق، الى جانب إعادة بعض المواد لم يتوافق عليها الفريق الى مجموعات العمل المنبثقة عن الفريق من أجل تعديلها أو حذفها بعد الجلسة العامة النصفية لمؤتمر الحوار.

لجنة برلمانية تبدي استعدادها لدعم المشاريع المتعلقة بجامعة عدن

■ عدن/ جهاد وادي باحداد:
تصوير/ صقر العقربي

قامت لجنة التعليم العالي بمجلس النواب امس الأول الثلاثاء بزيارة تفقدية لكلية الهندسية في جامعة عدن وذلك للإطلاع على مشروع تنفيذ وبناء مجمع مباني كلية الهندسة في الحرم الجامعي بمدينة الشعب ونسبة إنجاز هذا المشروع وكذا الوقوف أمام مختلف الصعوبات التي واجهت إنشاء هذا المشروع، وأيضاً الأخذ بالمقترحات المرفوعة من الجهات ذات الاختصاص بالكلية والجامعة لاستكمال ماتبقى من تجهيزات لهذا الصرح العلمي الكبير.

وفي مستهل لقاء اللجنة بمكتب عمادة كلية الهندسة ألقى الدكتور/ محمد أحمد موسى العبادي نائب رئيس جامعة عدن لشؤون الطلاب والقائم بأعمال رئيس الجامعة كلمة رحب فيها بجميع أعضاء اللجنة مؤكداً أن زيارتهم لجامعة عدن تأتي لمصلحة الجامعة ولعدن والوطن بشكل عام.

وأوضح أن قيادة جامعة عدن ممثلة بالدكتور/ عبدالعزيز صالح بن حبتور رئيس الجامعة حريصة كل الحرص على استكمال المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والمباني والتجهيزات والورش والتأثيث للكليات التي تم بناؤها حديثاً، حتى يتمكن الطلاب من التحصيل العلمي الجيد فيها وتحقيق التنمية البشرية المطلوبة وتخريج أجيال مؤهلين وقادرين على مواكبة التطورات العملية، مؤكداً أن جامعة عدن على استعداد تام للتعاون مع أي لجان مكلفة من جهات عليا تأتي للأطلاع على المشاريع المنفذة على أرض الواقع.

من ناحيته أعرب الدكتور/ علي محمد المخلافي رئيس اللجنة المصغرة من لجنة التعليم العالي والشباب بمجلس النواب عن سعادته البالغة لزيارة كلية الهندسة تحديداً وجامعة عدن على وجه العموم لمكانتها العالية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

وأشار الى أن اللجنة تشيد بجهود قيادة جامعة عدن و تذليلها لكل الصعوبات، وأنها حريصة على رؤية ماهو موجود من تجهيزات وأثاث ومعدات بهدف تطوير امكانيات الجامعة وأنها على استعداد لتقديم الدعم لمؤسسات التعليم العالي والمشاريع المتعلقة بجامعة عدن.

إلى ذلك قدم الدكتور/ أبوبكرمحمد بارحيم مدير مركز الاستشارات الهندسية بجامعة عدن شرحاً مفصلاً حول مشروع مجمع مباني كلية الهندسة بجامعة عدن وآلية بنائه وتنفيذه، وعرض على اللجنة العديد من الوثائق الرسمية والمخاطبات المعتمدة لهذا المشروع والإجراءات القانونية، مستعرضاً العديد من الصعوبات والإشكاليات التي رافقت إنشاءه، داعياً أعضاء اللجنة إلى تخصيص جزء من مبلغ تجهيز وتأثيث هذا المبنى لتأهيل وتدريب أعضاء هيئة التدريس بكلية الهندسة وكذا تطوير المناهج فيها.

عقب ذلك قام الدكتور/ صالح محمد مبارك عميد كلية الهندسة والفريق المكون من جامعة عدن وأعضاء لجنة التعليم العالي بمجلس النواب بجولة تفقدية في مرافق ومباني كلية الهندسة والأقسام العلمية والمختبرات والورش والقاعات الدراسية فيها للإطلاع عليها عن قرب ومدى احتياج الكلية للمزيد من التجهيزات والمعدات الحديثة التي تواكب التطورات التكنولوجية المتلاحقة على المستوى العالمي.

منظمة (اليمن أولا) تنظم المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني بصنعاء

■ صنعاء / خديجة الكاف:

نظمت منظمة (اليمن أولا) المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الوطني الذي يشارك فيه أكاديميون وباحثون من الجامعات والمراكز البحثية في مختلف المحافظات اليمنية ومؤسسات المجتمع المدني من كل الأطياف الثقافية والتوجهات السياسية والفئات المستقلة من مختلف الاتجاهات الفكرية والفئات الاجتماعية من الجنسين وبلغ عددهم (60) أكاديمياً وباحثاً.

وأوضح الأخ / عبدالكريم الانسي - مسؤول اللجنة الإعلامية للقضية الجنوبية في المؤتمر الأكاديمي لدعم الحوار الذي يهدف إلى توحيد رؤى الاكاديمون مع رؤى أعضاء مؤتمر الحوار حول القضايا المطروحة على طاولة الحوار ومساندته مع مختلف الفرق المشاركة وذلك في إعداد مناقشات مفتوحة لجميع المشاركين لتحقيق قدر من التوافق على تثبيت القضايا الوطنية والاجتماعية محل الاختلافات بعيداً عن المناطقية والطائفية والحزبية والعمل على بحث مواد دستورية والإسهام في تحديد شكل الحكم والنظام الإداري والإسهام في إعداد برنامج عمل للحكومة القادمة

واشار إلى أن فرق العمل المشاركة في المؤتمر الأكاديمي ستعمل على إيجاد معالجات للاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وتفعيل المشاركة الشعبية وذلك من خلال منظمات المجتمع المدني وممثلي مختلف أطياف المجتمع من الشباب والنساء والأقليات والمهمشين والأكاديميين والفنانين ورجال الأعمال وممثلي المناطق التي تشهد حراكا سياسيا والسعي للمشاركة الفاعلة للجميع وذلك برسم الأفكار على أسس من العدالة والمساواة والديمقراطية .. واستطرد قائلا إن اللجنة التحضيرية للمؤتمر الأكاديمي مكون من تسعة أعضاء وهم أ.د وهيبة فارع رئيسا، د. عادل غنيمة نائبا للرئيس، د. سامية الاغبري نائبا ثانيا للرئيس، أ.د. أشرف الكبسي مسؤولا عن اللجنة الفنية، أ.د. سعاد السبع مسؤولا عن اللجنة العلمية، د. منى المحاقري منسقا علميا أ. أحمد العزعزي مسؤولا عن اللجنة التنظيمية، أ. رضوان الهمداني مسؤولا إعلاميا ،د. سميرة داعر عضوا.

وأكد الانسي أن مؤتمرنا المصغر المكون من الأكاديميين والباحثين سيعمل على التنسيق مع الأمانة العامة لمؤتمر الحوار لعقد اللقاءات والمناقشات وحضور بعض الجلسات الخاصة بما يحقق التناغم في العمل والمشاركة الفاعلة في تلك القضايا المهمة في المؤتمر.

لجنة التوفيق تقر آلية التنسيق بين مخرجات فرق العمل

■ صنعاء / سبأ:

ناقشت لجنة التوفيق لمؤتمر الحوار الوطني الشامل في اجتماعها أمس برئاسة نائب رئيس المؤتمر الدكتور عبدالكريم الإرياني، توزيع مهام اللجنة وترتيبات الجلسة العامة الثانية للمؤتمر المقرر بدء انعقادها في الثامن من يونيو الحالي.

وقد أقرت اللجنة آلية عملها للقيام بالتنسيق بين مخرجات فرق العمل من خلال قيام اللجنة بحصر المواضيع المتداخلة أو المختلف عليها ومن ثم تحليلها ودراستها وفرز القرارات الدستورية، عن القوانين والإجراءات والسياسات.

كما أقرت برنامج الجلسة العامة الثانية لمؤتمر الحوار وحددت الآلية المنظمة لسير عمل الجلسة وطريقة التصويت وقراءة تقارير فرق العمل التسع المرفوعة لرئاسة المؤتمر وترتيبها وكذا آلية النقاش أثناء الجلسة .